صحف «الأربعاء» وراء تعليق الحوار..!

في وقت كانت الأوساط السياسية تتوقع خفض معدل الاشتراطات المسبقة التي أعلن المشترك بموجبها تعليقه للحوار مطلع الاسبوع الماضي، كشف الناطق الرسمي لأحزاب اللقاء المشترك آواخر الاسبوع ذاته عن ذرائع اضافية قيل انها الأسباب الحقيقية التي دفعت بالمشترك لاعلان تعليق الحوار.

وعزا نائف القانص أسباب تعليقهم الحوار الى تفاجئهم في المشترك صباح الاربعاء ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٩م بما قال انها تسريبات اعلامية كاذبة في احدى الصحف المحلية تسيئ الى المشترك وتتنافى مع ماتم الاتفاق عليه بين الاحزاب في لقاء الثلاثاء ٢ / ٧ / ٢٠٠٩م الذي وصفه بالايجابي.

وفي رده على سؤال لصحيفة «الصحوة» الناطقة باسم تجمع الاصلاح المعارض- حول الاسباب الحقيقية لاعلان المشترك تعليق الحوار- اتهم القانص الحزب الحاكم بالتعامل بخفة مع الاتفاقات وذلك من خلال «ماحدث من تسريبات كاذبة واساءة الى المشترك بغرض تشويه مواقفه».

الذريعة الجديدة لتعليق الحوار من طرف المشترك تشير بوضوح الى تناولات خبرية لصحيفتي «الوسط والنداء» الاهليتين الصادرتين يوم الاربعاء من كل اسبوع في اطار رسالتهما الاعلامية ومواكبتهما لمستجدات الساحة السياسية.

ويأتي هذا بعد ايام من مطالبة المشترك ضمن اشتراطاته لاتمام طاولة الحوار بوضع ضوابط للحوار تنظم هذه العملية بصورة تجعلها شفافة وتحت رقابة المجتمع، وكذا إضفاء نوع من الجدية على الحوار لدى اطراف الحوار وكافة القوى السياسية والشعبية ومنظمات المجتمع المدني والرأي العام المتابع طبقاً لرسالتيه الأخيرتين للمؤتمر الشعبي العام.

للتذكير

■ أقر مجلس النواب صباح الخميس الـ٢٦ من ابريل العام الجاري بموافقة «٢٣٠» نائباً على طلب الأحزاب السياسية باتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لتعديل المادة «٦٥» من الدستور وتمديد فترة مجلس النواب المنتخب عام ٢٠٠٣م، عامين اضافيين مراعاة للمصلحة الوطنية العليا.. وعلى ضوء اتفاق الأحزاب على مواصلة الحوار خلال العامين لإجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والانتخابي، وهو الاتفاق الذي أفضى بالتالي لإرجاء موعد رابع انتخابات نيابية كانت مقررة في الـ٢٧ من أبريل العام الجاري، الى نفس الشهر من العام ٢٠١١م.

وعليه نُذكّر الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمهتمين بالانتخابات والتنمية الديمقراطية، بأن الفترة المتبقية لموعد الاستحقاق الانتخابي القادم هي:

الانتخابات النيابية
27 أبريل 2011

615	يوم
83	أسبوع
21	شهر

اهتزاز مصداقية المشترك خط أحمر.. وتجزئة الوطن مسألة فيها نظر!

■لا يكفي سقوط عشرات القتلى والجرحى في حادثة زنجبار وبعض مديريات محافظة صعدة ليكون مبرراً كافياً لدى أحزاب المشترك لالتئام طاولة الحوار بين الأحزاب الممثلة في البرلمان أكثر من أي وقت مضى.. فعلى العكس من ذلك وجدت أحزاب المشترك في تصعيد أعمال العنف من قبل ميليشيات الفضلي في أبين والحوثي في صعدة مخرجاً للتخلي عن مسئولياتها في الالتزام بتنفيذ اتفاق فبراير.. معتبرة في آخر ذرائعها استمرار الحوار يسيئ إلى المشترك ويهز مصداقيته أمام الرأي العام .كما ان المشترك (يخسر قواعده كلما قبل بالحوار مع المؤتمر).!!

جميل الجعدبي

□ فالمشكلة والأزمة الحقيقية اذاً تكمن في اهتزاز مصداقية المشترك واستفزاز مشاعر قيادات المشترك ،ولهذا على القوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني النضال سوياً والعمل بإخلاص بما يجنب البلاد أزمة " هز مصداقية المشترك" وكارثة " تشويه مواقف المشترك"، ولا بأس من تعطيل الحوار والانقلاب على اتفاق فبراير تحاشياً لاهتزاز مصداقية المشترك وتعرضها -لاقدر الله- لأية موجة (تحريك) وارتجاج.

□ مصداقية المشترك لم تهتز قيد أنملة ولم تنل منها دعاية صحف المؤتمر وتسريبات صحف (الأربعاء) الأهلية حتى لو اشترط المشترك في رسالته للمؤتمر بشأن الحوار بتاريخ الـ(١١) من يوليو «مشاركة جميع القوى دون تحفظ أو استثناء ، بما في ذلك ميليشيات الحراك في الجنوب والحوثيين»، وتراجع عن هذا الشرط بعد ثمانية أيام فقط..!! ليعلن في الـ(٤) من أغسطس الجاري موقفاً مغايراً تماماً، مُعبراً في بلاغ صحفي عن إدانته لذهاب السلطة للتفاوض والحوار مع من وصفهم بـ«الفراصنة والإرهابيين والخاطفين والقتلة الحقيقيين»!

□ هكذا إذاً يبدو إزهاق دم امرئ مسلم كقتل أربعة من أفراد شرطة النجدة في نقطة امعين بمحافظة ابين الشهر الماضي وقبلهم سقوط العشرات في خميس زنجبار المؤسف، وتبدو حجم الضحايا والخسائر والدماء اليمنية التي سقطت في الحادثين المؤسفين أهون في قاموس المشترك من اهتزاز شعرة واحدة في قاموس مصداقيته ولو أدى ذلك لتعليق وشنق الحوار وإعاقة مبادرات ومساعي استئنافه.! وجر البلاد إلى كل الكوارث التي تتنبأ بها قيادات المشترك.!

□ المشكلة إذاً ليست في القائمة النسبية ولا في التوقيع خلف بطاقة الاقتراع، ولم تعد تتمحور في إلغاء الموطن الانتخابي الثالث وحرمان أبناء القوات المسلحة والأمن من حق الانتخاب، ولا هي في تنقية السجل الانتخابي، وإنما المشكلة الحقيقية التي تغافلنا عنها تكمن في (مصداقية المشترك) وهي الغاية والمشروع الوطني والهدف الأساسي الذي يجب أن نناضل جميعاً من اجله، ونصطف سوياً لمواجهة الأخطار المحدقة بها وحمايتها من أي " اهتزاز أو استفزاز" حتى لو كلفنا ذلك التراجع عن النهج الديمقراطي وحكم الشعب نفسه بنفسه عبر الاقتراع السري الحر والمباشر وإلغاء الانتخابات النيابية الرابعة وتقسيم (البلاد والعباد) وفق معايير عصبية تلبي مزاج قيادي في معارضة المشترك لايمتلك حزبه مقعداً واحداً في البرلمان،ولايزيد عدد الأصوات التي حصل عليها في آخر انتخابات برلمانية عن(٤٥٨٥) صوتاً من قرابة ٦ ملايين اجمالي الأصوات الانتخابية الصحيحة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٣م.

□ علينا إذاً النضال سوياً لاختراع وتأسيس هكذا نظام انتخابي جديد يسهل لقيادات المشترك الوصول لـ (الثروة والسلطة)والمشاركة في إدارة شئون البلاد دونما اهتزاز لمصداقية المشترك ،ودون حين قدرت أحزاب اللقاء المشترك احتمال تراجع حظها الجماهيري في أية انتخابات قادمة اضمرت البحث عن خيار غير ديمقراطي في إدارة صراعها أو سباقها مع المؤتمر الشعبي العام على السلطة ،وتولد عن تلك النية اختلاق الأزمات المتتالية بل وركوب موجة الأحداث على الساحة الوطنية وتوظيفها للإتجاه غير الديمقراطي الذي تتبناه وهو إخراج البلاد إلى مرحلة الفراغ الدستوري تكاية بالسلطة ،دون تبين مخاطر ذلك السلوك على الديمقراطية وعلى السلم الاجتماعي ودون أن تقف بمسئولية إزاء ما يمكن أن تصل إليه البلاد في حال جرها خارج نطاق الحاكمية الديمقراطية.

بذلت أحزاب اللقاء المشترك جهودا كبيرة استلزمت التنسيق والتحالف مع كل الجماعات الخارجة على القانون والمستهدفة للسلم الاجتماعي سواء عبر استغلالها للاحداث في صعدة أو ركوبها موجة مطالب المتقاعدين التي استبدلت بعد إزالة الأعذار الموضوعية والذاتية ،بما أسمي بالحراك الجنوبي أو تبنيها لعصيانات مدنية غير محددة الهدف تتلو كل حادث جنائي أو عرضي أو فردي ممكن حدوثه في كل زمان ومكان.

كل ذلك ليصلوا إلى نتيجة مؤداها أن الوطن في أزمة وفي وضع استثنائي وبالتالي يمكن تحقيق غاية التخلي عن موعد الاستحقاق الانتخابي النيابي في الـ٢٧ من أبريل ٢٠٠٩م.

وكان تراجعهم عن التصويت على صيغة قانون الانتخابات الجديد في مجلس النواب في أغسطس ٢٠٠٨ وتسمية ممثليهم في اللجنة العليا للانتخابات الدليل على عدم جديتهم في المضي إلى الموعد الانتخابي بعد سلسلة حوارات عقيمة على حساب المواعيد القانونية للإجراءات الانتخابية وعلى حساب المؤتمر الشعبي العام والقوى الأخرى التي تستعد للمشاركة في الانتخابات ومنها أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي.

وكان من الواضح أن الغرض هو إعاقة عمل اللجنة العليا للانتخابات والتشكيك في شرعية الأغلبية فيها ومحاولة إعاقة قيد الناخبين الجدد ومراجعة وتحديث السجل الانتخابي.

كل ذلك كان مسلسلا يهدف إلى إعاقة تقدم العمل الديمقراطي في البلاد تمت مقاومته رسميا وحزبيا.

لكن العملية لم تقف عند هذا الحد بل حاول المشترك استخدام الضغوط الخارجية والتغرير ببعض الأصدقاء في المعهد الديمقراطي الأمريكي وفي المفوضية الأوروبية.

وبذل المؤتمر الشعبي العام جهدا ملحوظا لشرح الخيارات الديمقراطية التي تمنح المعارضة حق المقاطعة وتجرم في ذات الوقت سعي الطرف المقاطع لإعاقة الشعب عن ممارسة حقه في الانتخابات كافراد أو جماعات أو أحزاب أو مجتمع مدني.

واستمر السجال حتى فات قطار الإجراءات والاستعدادات لخوض الانتخابات بينما إعلام المشترك ظل يبعث الخوف والوعيد والتهديد بالفوضى وبالعنف إذا ما اتجه الناخبون إلى الانتخابات في الـ٢٧ من أبريل.

برامج ووعود انتخابية تذكر، وبدون وجع رأس ومهاترات مع عبده الجندي، لكن سلبيات هذا النظام المزاجي تتلخص في كونه يؤدي المشاعر ويمس المصداقية، فهو يشابه أعمال القرصنة وقطع الطرقات والسطو على ممتلكات وإرادة الآخرين ، الامر الذي يحتم علينا مضاعفة الجهود لتجنب تعرض مصداقية المشترك للخدش أمام الرأي العام المحلي والخارجي والأشقاء والأصدقاء في بعثة الاتحاد الأوروبي والمنظمات الأجنبية المعنية بالتنمية الديمقراطية في اليمن والشرق الأوسط.

□ لذلك فإن على قيادة المؤتمر الشعبي العام الأخذ بزمام المبادرة وإقناع الأصدقاء بأن مصداقية المشترك " خط أحمر" ولا يمكن المساس به، وإشراكهم مؤخراً في (السلطة والثروة) لا يمثل انتكاسة للتجربة الديمقراطية كما يزعم البعض في إعلام المؤتمر ،ولا هو التفاف على إرادة الناخبين، وليس اعتداء سافراً على الإرادة الشعبية،، وعليهم تبرير ذلك بكون سائقي (باص المشترك) المهرول بعيداً عن مشاكل الناس -حسب توصيف مبكر لـ«ديمقروف»- اختلفوا في تحديد اتجاه سير الباص ، واعاقوا حركة السير، فرأينا التضحية بالتجربة الديمقراطية هذه المرة ، وإعادة قطار الديمقراطية للخلف ،مقابل حماية باص المشترك من التشليح..!!

○ ○ ○

×لم ولن تهتز مصداقية المشترك أبداً، وإن اشترط في رسالة ٢٠٠٩/٧/١١م وضع ضوابط للحوار تنظم هذه العملية بصورة تجعلها شفافة وتحت رقابة المجتمع-وضعوا خطاً تحت شفافة- وأكد أن أهمية أولوية اشتراط (تنقية الأجواء..) في رسالة ٢٠٠٩/٧/١٩م في كون ذلك سيضفي على الحوار نوعا من الجدية لدى أطراف الحوار (وكافة القوى والفعاليات ومنظمات المجتمع المدني والرأي العام المتابع) ،ثم لا يليث الناطق الرسمي الأحزاب المشترك في الـ٦ من أغسطس الجاري التأكيد على ان السبب الحقيقي لتعليقهم الحوار هو انهم تفاجأوا صباح الأربعاء ٢٠٠٩/٧/٢٢م بنشر (تسريبات كاذبة في إحدى الصحف المحلية تسيئ إلى المشترك وتتنافى مع ما تم الاتفاق عليه)..!! فلم تهتز مصداقية المشترك ولم يشُبها أي خلل حتى لو لم يجد حسن زيد رئيس المجلس الأعلى للمشترك من ذريعة لتعليق الحوار غير انه جرى استغلاله بـ(الإعلان عنه) ..!

□ وبالعودة إلى ما قبل اتفاق فبراير حيث مصداقية المشترك غير قابلة للاهتزاز باختلاف الزمان والمكان ولا تتأثر بازدحام الذاكرة فمازالت بيانات وتصريحات قيادات المشترك حتى يناير ٢٠٠٩م تطالب بالتصويت النهائي على تعديلات قانون الانتخابات وتحمل المؤتمر مسئولية عدم التصويت عليها باعتبارها (المدخل الرئيسي لحل المشكلات والانفراج لكل الأزمات) ومازالت كذلك بيانات وتصريحات قيادات المشترك - حينما أعلنت كتلة المؤتمر اعتزامها التصويت على التعديلات مطلع فبراير في العام ٢٠٠٩م- ترفض مطلقا التصويت على تلك التعديلات منكرة وجودها من الأساس ومعتبرة التصويت على التعديلات (سيؤدي إلى تفاقم الإشكالات وازدياد التأزم في العملية السياسية)!

□ مصداقية المشترك لم تهتز أبدا .. وما تكذيب ونفي قيادات المشترك قبل ٢٠ فبراير ٢٠٠٩م عقد أي حوار /اتصال/لقاء /جلسة مع الرئيس وقيادات المؤتمر وإعلانهم بعد ٢٥ فبراير نبأ التوصل لاتفاق التمديد بعد سلسلة من جلسات الحوار مع الرئيس وقيادات المؤتمر إلا إجراء احترازي للوقاية من شر عيون صحافة «الأربعاء» وإعلام المؤتمر الذي يسعى جاهداً لتشويه مواقف المشترك المبدئية .!

□ لن نسمح أبداً باهتزاز مصداقية المشترك عبر التاريخ ، ولن نقبل بتشويه مواقفه أمام الرأي العام المحلي والأجنبي والمتابعين والمنظمات والمعاهد الأجنبية المعنية بالتنمية الديمقراطية في بلادنا والشرق الأوسط ،فبحلول الـ(١٨) من شهر أغسطس الجاري يكون قسم الدكتور/ عبدالرحمن بافضل رئيس كتلة الإصلاح والقيادي في المشترك أكمل عامه الأول، ولايزال معلقا عند قبة البرلمان حينما اقسم بالله العظيم أن المشترك سيحضر اسماء ممثليه للجنة الانتخابات في اليوم التالي لجلسة (١٧) أغسطس ،، فلم تهتز مصداقية المشترك حينها أبداً، ولا تزال بمين بافضل معلقة وعالقة في الأذهان الى اليوم ..!

□ تاريخيا لم تتعرض مصداقية المشترك لأي اهتزاز ،، فلا يزال يؤكد تمسكه بوثيقة(اتفاق المبادئ)ككل متكامل لا يقبل التجزئة، ولاتزال بياناته في الـ٨/٨/٢٠٠٦م تؤكد تمسك اللقاء المشترك بضرورة التنفيذ الدقيق والأمين لاتفاق المبادئ واعتبار بنوده تعهدات وطنية واليات تنفيذية لنصوص دستورية وقانونية ملزمه تجاه الاستحقاق الانتخابي يجب الوفاء بها في كل الظروف ولايزال (اتفاق المبادئ) الموقع بين الأحزاب يوم الأحد ١٨ يونيو ٢٠٠٦م ينص في بنده الثاني عشر -الفقرة الأولى- على إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بحيث تتكون بكامل أعضائها من القضاة.

□ لم ولن تهتز مصداقية المشترك ،فلا تزال وثيقة قضايا وضوابط الحوار بين الأحزاب الممثلة في البرلمان والموقعة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٦ م تنص في ضوابطها الإعلامية على (إلزام وسائل الإعلام التابعة للأحزاب المنضوية في الحوار وقياداتها بترشيد خطابها الإعلامي بشأن مواضيع الحوار والتعاطي مع موضوعاته بجدية ومسئولية بعيداً عن الاجتهادات والمناكفات التي لا تخدم قضايا الوطن ولا تساعد على إنجاح الحوار).. ومصداقية المشترك لم تهتز اليوم حينما أعلن تعليق الحوار بسبب تناولة صحفية حسب ناطقه الرسمي، وبسبب نشر صحيفة أهلية خبر موعد ثاني لقاء حواري/ تمهيدي/كان مقرراً صباح يوم ٢٠٠٩/٧/٢١م حسب رئيس المجلس الأعلى لأحزاب المشترك.. هذا اللقاء الذي مازال يمارس منذ ٢٠٠٦/٨/٧م (الشفافية والوضوح في كل ما سعى ويسعى إلى تحقيقه) ولم تهتز له مصداقية..!!□

Jadaby5000@hotmail.com

يوميات مأزوم

يكتبها/باجعدب

■ الشراكة وتقاسم الثروة والسلطة هي المدخل الأساسي للاصلاح السياسي والاقتصادي وحل كافة الاشكاليات العالقة.

– ورؤية «الانقاذ» مش قلت أمس إنها المدخل الوحيد!!

■ مولود ناقص النمو.

– من أجل تصدق يا مأزوم أن سلق «المشاريع» بالنوايا السيئة يؤدي لتشوه الجنين.

■ بسيطة.. نعيده الى بطن الأم ونحمل السلطة مسئولية عدم تهيئة المناخات وتوفير البيئة المساعدة على نموه!

– وايش حكاية تقاسم الثروة والسلطة، اللي كمدخل رئيس للاصلاح.

■ هذا شعار ونغمة المرحلة.. وأصغر نموذج لكافة مشاريع ومبادرات الانقاذ السابقة واللاحقة، المولودة قبل نضوجها، والتي لاتزال في طور النمو.

– تسابق المبادرات والمشاريع الانقاذية واخراجها بهذه الاشكال المشوهة «هوس» سياسي غير مبرر، يعكس انعدام الثقة فيما بيننا أولاً.

■ أنا أتعهد بإخراج بمبادرة واحدة للاصلاح والشراكة كل أسبوع بقابلها مشروع استثماري لانتاج بوّرة تازيم جديدة.

– لكن مشاريع الشراكة وتقاسم الثروة والسلطة تعتبر إفساداً للملعب السياسي.. واحنا اتفقنا على تسوية الملعب واصلاح النظام الانتخابي.

■ مشروع التقاسم جزء من اصلاح النظام الانتخابي والمدخل الرئيسي لـ.....

– كفاية!!

■ مالك مستعجل؟!

– أبحث لي عن رؤية كمخرج رئيسي «للإنقاذ» من مشاريعك..□

المخاطر المحدقة بالتجربة الديمقراطية

■ في ٣٠ مارس الماضي قدم الزميل عبدالحفيظ النهاري نائب رئيس الدائرة الاعلامية هذه المداخلة في حلقة نقاش « الجوانب الدستورية والقانونية لتأجيل الانتخابات والتمديد للبرلمان» حيث تنبأت هذه المداخلة بما ستؤول اليه الأوضاع بعد الاتفاق على تأجيل الانتخابات، وأشارت صراحة في هذا الصدد الى أن أحزاب المشترك وبفعل نشوتها بالانتصار ستعمل على جر المؤتمر الى المربع الذي تريده خارج اطار الدستور والقانون وبأن نية هذه الأحزاب لا تقف عند الحدود الرئيسية لتأجيل الانتخابات. «الميثاق» ونظراً لأهمية مضامين هذه المداخلة تعيد نشرها على ضوء المعطيات المؤكدة لما ذهبت اليه حينذاك وبصورة مبكرة:

عبدالحفيظ النهاري

ولأن للجماهير تجربة في السلوك اللامسؤول لأحزاب المشترك فيما سبق من تصرفات تشيع الفوضى وتكرس ثقافة الكراهية وتستهدف السلم الاجتماعي وتهدد الوحدة الوطنية بدأ الناس يتوجسون من يوم الديمقراطية بدلا من أن يكون مبعث اطمئنانهم ويؤثرون السلامة.

وبهذا يكون المشترك قد تحمل مسؤولية ووزر ما ترتب على تصرفاته من نتائج كانت بدايتها موافقة المؤتمر على تأجيل الانتخابات في فبراير الماضي أي قبل الموعد

يسعى المشترك إلى إدخال البلاد في فراغ دستوري وتغذية الصراعات وتأزيم الأوضاع

الدستوري لدعوة رئيس الجمهورية الشعب إلى الانتخابات النيابية.

آفاق التوافق

ولن استخدم هنا تخريجات المؤتمر ولا تخريجات المشترك فيما استخدم من مصطلحات سميت تارة تمديد فترة مجلس النواب وتارة رفوض المؤتمر لرغبة المشترك غير الديمقراطية، وتارة انتصار المشترك.

ما يعنينا هنا ونحن نسترشد بالدستور والقانون أن نستعرض المآلات السياسية والديمقراطية التي ستترتب عن التخلي عن الموعد الدستوري.

– بداية نحن أمام حدث مبهم لا يمكن أن نسميه توافقا ولا اتفاقا، فلا احد منا عثر على وثيقة مكتوبة او نص يحدد ماهية الاتفاق وكنهه بل هناك نفي متبادل لوجود وثيقة مشتركة موقعة من طرفي معادلة تأجيل الانتخابات.

– ليست هناك أجندة محددة بل هناك أجندة في مخيلة المؤتمر وأخرى في مخيلة المشترك وهما لا يلتقيان بوجه من الوجوه سوى عند التسليم بتأجيل الانتخابات.

– القضايا المتداولة شفويا وصحفيا وضربا بالغيب والتي يفترض انها ستكون محل نقاش على الأرجح ضمن أجندة قادمة هي : إصلاح النظام السياسي ، وإصلاح النظام الانتخابي ، وإصلاحات تتعلق بقضايا عامة تتحدث عنها المعارضة دون تقديم رؤى حولها مثل ما تسميه المعارضة بحرب صعده وما يسمى بالحراك الجنوبي ولم تقدم أحزاب المشترك بدائل حول هذين الموضوعين.

– خطاب المشترك يزيد حدة إزاء السلطة بعد ما سمي بالتوافق مع المؤتمر ،بل أنه ماض فيما أسماه بالتشاور الوطني وتبني قضايا بصورة مباشرة اقل استحياء وحذراً من ذي قبل مثل ما ورد في بيان اللجنة المركزية من تصريح بإسهام الحزب الأشتراكي في الحراك الجنوبي وهو يتحدث عن عناصر حزبية تنتمي إليه ويحرضهم على رفع وتيرة صمودهم في وجه السلطة ، ولا يختلف الأمر بالنسبة لبقية أحزاب المشترك ومنه الإصلاح في استغلال القضايا والأحداث بطريقة أكثر علنية وجرأة مما كان عليه قبل التوافق مثل استغلال قضية الطالب القتيل بجامعة صنعاء و قضية الطبيب القدسي وطلاق فلانة وزواج فلانة ...الخ

– وفيما يتعلق بالأحداث في صعدة هناك بوادر توتر بعد التوافق أكثر من بوادر الانفراج وموقف المشترك وبدائله لم تتضح لأحد ولم يخرجوا عن موقف المتفرج والمتشفي بالنظام.

– الخطاب الإعلامي للمشترك ينحو منحى المنتصر الذي يقتنع بأنه جر الحزب الحاكم إلى المربع الذي يريد خارج الدستور والقانون ويتجه إلى جره خارج الشرعية بعد ال- ٢٧ من أبريل وربما بعد فترة التمديد.

العلاقة بين طرفي التوافق

وإزاء هذه المؤشرات الأولية يمكن التكهن بما ستؤول إليه العلاقة بين طرفي التوافق خلال عامي التمديد على النحو التالي :

– أن النية التي يبيتها المشترك لا تقف عند الحدود الزمنية للتأجيل بل أن هناك ما يدل على أنه غير جاد في إلتزام الموعد الجديد ٢٧ أبريل ٢٠١١ م ، ذلك لأنه بدأ بالتلميح من الآن من خلال رفع سقف مواقفه إزاء القضايا التي ستكون محل تفاوض خلال العامين القادمين.

– يبدو أن المشترك يتوقع أن العامين القادمين لا تكفي زمنيا لإنجاز القضايا التي ستكون محل التفاوض وبالتالي فإنه سيلعب على إضاعة الوقت من جديد ليصال البلاد إلى مازق دستوري اخر ويجر السلطة خارج الشرعية البرلمانية نهائيا كي لا يبقى أمام السلطة إلا صلاحيتها الأخيرة المتمثلة في شرعية الرئيس وصلاحياته الدستورية والتي لا تخرج عن خيارين : هما

أمام المؤتمر الشعبي العام حزمة من التحديات ينبغي عليه استغلالها

الدعوة إلى انتخابات عامة خارج التوافق – أي العودة إلى مربع ما قبل ٢٧ أبريل ٢٠٠٩ ، أو إلغاء البرلمان الذي سيكون أصلا في حكم غير الموجود.

– سيراهن المشترك على تازيم الأوضاع وتغذية مناطق التوتر لكي يضع البلاد على حافة خيارات أخرى ليس من بينها الخيار الديمقراطي نكاية بالسلطة ، وهنا مكمن الخطر الذي لا يحسب حسابه المشترك ولا يهتم بمآل البلاد.

المؤتمر وصناعة الحدث

وها أنا قد سردت تلك الاحتمالات في تغييب متعمد للمؤتمر الشعبي على افتراض أنه خارج هذه الحسابات يراهن على أولوياته التي لن تتم إلا من خلال امتلاكه أوراق غير مرئية للعبة مع المشترك ، أو أنه سيظل مجرد ملاحق متأخر لأجندة المشترك أمام الأمر الواقع.

ولكن هل يعقل أن يمارس على المؤتمر التنويم المغناطيسي إلى هذا الحد ؟ ثم أين تبدأ وأين تنتهي المصلحة الوطنية من وجهة نظر المؤتمر وما هي مسؤوليته الوطنية إزاء ما يرسم من سيناريوهات؟

– وإذن ما حدود قدرة المؤتمر في التحكم بالوقت في التفاوض على القضايا محل النقاش ؟ وهل يرتب لجدول زمني يأخذ الزمن المتاح لإنجاز كل ما ستطرحه عليه المعارضة بصورة تعجيزية ومطولة ؟ وما هي الضمانات والمرجعيات في حال وصل الطرفان إلى طريق مسدود في التفاوض حول قضية ما؟

– ما حدود تدخل الخارج في إرباك التوافق أو المفاوضات بعد ما رأينا من تناقض خارجي بشأن الدعوة إلى التوافق حول الموعد الانتخابي ثم التعبير عن عدم الرضى عن التأجيل؟

تحديات

– ستكون هناك تحديات أخرى أمام المؤتمر الشعبي إضافة إلى التحديات السياسية محل الخلاف تتمثل في: الإصلاحات الإدارية ، والاقتصادية ، وتقليص خسائر وتراجع الاقتصاد الوطني جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع المساعدات والاستثمارات فضلا عن المشكلات المترتبة على ذلك من ارتفاع في نسبة البطالة والركود الاقتصادي الوطني وتراجع التنمية فضلا عن متطلبات تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الثقة به، والتحديات الأمنية ومكافحة الإرهاب ، وآثار العمليات الإرهابية على الاقتصاد الوطني وعلى هيبة الدولة ، ناهيكم عن مسؤولياتها الجسيمة إزاء الحفاظ على الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية ، ومناهضة نزعات التمزيق والتشرذم ودعوات الكراهية والمناطقية والجهوية.

– إن أمام المؤتمر حزمة من التحديات إن لم يستوعبها فسيأكل الطعم الذي يعده له المشترك وسيجر المشترك التي يراهن عليها غير عابئ بخسارة الوطن والديمقراطية وحينها – لاسمح الله – سيكون قد حار قصب السبق والفضل في القضاء على التجربة الديمقراطية وإعادتنا إلى مراحل تجاوزها الوطن بنضال وتضامن كل أبنائه.

فإلى أين نمضي وإلى أين يراد بنا الذهاب؟

إن هذا السؤال يحمل طرفي التوافق استشعار مسؤوليتهما إزاء الوطن لكن المؤتمر يتحمل المسؤولية الأكبر باعتباره الحزب الحاكم وبيده إدارة دفة الصراع السياسي إلى طريق السلام الاجتماعي والوطني بما يحفظ سلامة الوطن وتجربته الديمقراطية،وهنا يأتي دور القوى الوطنية خارج طرفي المعادلة لينبهوا إلى مواطن الخطر الكامن وراء بعض الرغبات الحزبية التي لا تبالي بمستقبل البلاد وأمنها، ما يستلزم من النخبة المستنيرة وضع التنبيهات اللازمة على الطريق حتى لا تجر البلاد خارج سكة الديمقراطية وتجر إلى هاوية المجاهيل التي عانى منها الوطن كثيراً.□